مبادرات مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان
نحو تعزيز القيم الدينية والأخلاقية للأسرة

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح النعيمي

رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان

وكيل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين. وبعد،

الحضور الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلنا يرى التحديات المتلاحقة التي تواجه الأسرة في عالمنا المعاصر ومتغيراته، بما يؤثِّر- ولا شك- على المنظومة الأسرية وتماسكها سواء القيمي أو حتى الهُوية الأسرية نفسها؛ وهذا أدْعَى لنا كمؤسساتٍ ثقافيةٍ وأكاديمية وكأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي أن نبحث بجديةٍ واهتمام عن سُبل الحفاظ على تماسكِ المنظومةِ القيميَّة والأخلاقية للأسرة الخليجية، وأن نخطوَ خطواتٍ جادة وفعالة لتعزيز استدامتها؛ لأن التماسك الأخلاقي للأسرة هو السبيل الأول للحفاظ على الذات أولًا، ثم على المجتمعات والأوطان؛ خاصةً في عالم اليوم المتغير تغيرًا مُخيفًا تَحوطه المخاطرُ العظيمة المهددة للمنظومة الأسرية، والتي تحتاج منا كمجتمع عربي خليجي مسلم وقفةَ الثابت المتفحِّص لما نقبله منه فنتأقلم معه، وما يجب أن نرفضه ونظل ثابتين بقيم ديننا وثقافتنا ولا نتزحزح عنه.

في هذه الكلمة البسيطة سوف أرتكز على سؤال: لماذا الأسرة محور اهتمام رئيس لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في كل أنشطته وفعالياته؟ وسوف أعرض مبادرات مركز الدوحة الدولي لحوار

الأديان نحو تعزيز القيم الدينية والأخلاقية للأسرة؛ ليس من باب العرض لإنجازات تمت يُشرفنا مشاركتها معكم، واطلاعكم عليها، وإنما تمهيدًا لمقترح من المركز ودعوة لتبني وثيقة جامعة نتفق عليها لحماية القيم الأخلاقية والدينية للأسرة الخليجية.

أولًا: مبادرات مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان
نحو تعزيز القيم الدينية والأخلاقية للأسرة

لماذا (الأسرة وقضاياها)مهمة لدينا في المركز؟

نذكر سببين:

الأول: أن المنظومة الأسَرية - مفهومًا وجوهرًا وأبعادًا- بينها تشابه كبير في الأديان السماوية، في قيمها ومبادئها، والرسالة التي يقدمها حوار الأديان تتأسس على فهم أفضل للمبادئ والتعاليم الدينية لتسخيرها لخدمة الإنسانية، فإن كان حوار الأديان هو الحقل الجامع للقيم المشتركة المتفق عليها بين الأديان، وإن كان عالم اليوم أغلب مجتمعاته أصبحت مجتمعات تعددية تتنوع فيها الثقافات والأديان؛ فإن ذلك يفرض علينا **الاستفادة من حوار الأديان لتعزيز القيم الأسرية**. ولعله من نافلة القول أن نؤكد على أن منظومة الأسرة هي منظومة فطرية عرفها المجتمع البشري منذ بداياته الأولى؛ بل ومنذ عهد آدم عليه السلام، يقول تعالى: **"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً"**، ويقول سبحانه: **"هو الَّذِي خَلَقَكم مِن نَفْسٍ واحِدَةٍ وجَعَلَ مِنها زَوْجَها لِيَسْكُنَ إلَيْها"**.

السبب الثاني: أن قضايا الأسرة هي العاملُ المشتركُ الذي يمكن أن يجمع قضايا المجتمعات بكلِّ مكوناتها، وهي كذلك عاملٌ مؤثِّرٌ وفعَّال على جميع الأصعدة بكلِّ حقولها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والحفاظ على الأسرة وتكاملها كما هو مسؤولية كل فرد فيها من الآباء والأمهات والأبناء بواجبات تُؤدَّى وحقوق تُحفظ، لكنها كذلك مسؤولية أولي الأمر والحكومات

والمؤسسات المدنية بكل توجهاتها الدينية والحقوقية؛ للبحث بجدية واهتمام عن سُبل العلاج ومن قبل ذلك الوقاية لمشكلات الأسرة وكيفية تذليل الصعوبات وإيجاد الوسائل للحفاظ على تماسك الأسرة وصون كيانها من التفكك؛ خاصة ونحن اليوم نعيشُ مع تأثير العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية وقيمها غير المنضبطة التي يمثِّل الكثير منها تهديدًا جَدْيًّا على كيان الأسرة، التي أصبحت مكبلة في التعامل معها، وضعيفة في مواجهتها، وحماية أفرادها من سلبياتها، وأضرارها.

وفي هذا المقام ونحن بصدد الحديث عن مسؤولية الحكومات لا بد أن أشير من واقع مسؤوليتي في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي إلى أن الأسرة كمنظومة هي محور اهتمام مركزي لدينا في كل قراراتنا التربوية والتعليمية، فنحن ندرك أن التعليم لا يقتصر الدور فيه على المؤسسات التعليمية فحسب بل إن الدور الأول للعملية التعليمية منشأه من أسرة مستقرة واعية متكاملة، بداية من الوالدين وحتى الأطفال في السن المبكر ، ولذلك فتوجهات الوزارة وأهدافها الاستراتيجية ترمي إلى تطوير مرحلة الطفولة المبكرة، والارتقاء بالخدمات المقدمة للأطفال في هذه المرحلة المهمة من حياتهم، وتوفير البيئة المناسبة لتهيئة الأطفال تربويًّا وتعليميًّا ونفسيا، وزيادة الوعي الأسري بأهمية مرحلة التعليم منذ الصغر، كذلك إعطاء أولوية في الاهتمام بمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين، وتوفير كافة السبل الداعمة لهم.

ولا يفوتني أن أذكر أن الوزارة هي مشارك فعال في الحملات الوطنية الرامية لتمكين الأسرة وتطويرها، وتعزيز دورها الفعال في المجتمع، مثل حملة **(الأسرة ثروة وطن)** التي أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة.

والآن اسمحوا لي بعرض نماذج من أنشطة المركز التي خُصصت لقضايا الأسرة والتي تخطينا بهم فكرة مناقشة القضايا الدينية الأكاديمية فقط إلى أفق أوسع شملت القضايا الإنسانية والاجتماعية التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات؛ وإن كان التناول الرئيس في مثل هذه القضايا يظل من منظور الأديان.

وسوف أكتفي بنموذجين:

1- مؤتمر الدوحة الدولي لحوار الأديان

فيما يخص **قضايا الأسرة وتربية النشء** أقام المركز مؤتمرين دوليين:

- **المؤتمر الثامن: دور الأديان في تنشأة الأجيال (أكتوبر 2010)**، ومن خلال جلساته استعرضنا العديد من القضايا التي تؤثر على تنشئة الأبناء، وأهمها دور الأسرة وأثر التفكك الأسري في زعزعة القيم الدينية والأخلاقية لدى الأبناء، والعديد من المحاور المتعلقة بالأسرة ودور المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية والإعلامية في الحفاظ على كيانها ومنظومتها.
- **وفي شهر مايو من هذا العام 2024 عقد المركز مؤتمره الخامس عشر** بعنوان: **(الأديان وتربية النشء في ظل المتغيرات الأسرية المعاصرة) تحت شعار "التكامل الأسري- دينٌ وقيمٌ وتربية".**

وتم في حفل افتتاحه الإعلان عن الفائزين **بجائزة الدوحة العالمية (الخامسة)** ، والتي خُصصت **للأفراد والمؤسسات الدينية الناشطة في دعم الأسر المتضررة.**

2- مجلة أديان:

تصدر عن المركز **(مجلة أديان)** وهي مجلة دولية محكمة نصف سنوية، تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وهي مجلة متخصصة في دراسة كافة القضايا الإنسانية من منظور الأديان.

وقد كان من أولى وأهم القضايا التي طرحتها أعداد المجلة للبحث الأكاديمي هي القضايا المتعلقة بالأسرة والتي شملت ثلاثة أعداد كاملة

العدد الثامن عشر: الأديان وقضايا الأسرة في ظل المتغيرات المعاصرة

العدد السابع عشر: هُوية الطبيعة الإنسانية والتحول الجنسي (رؤية دينية)

العدد السادس: العلاقة بين الأجيال.

مقترح وثيقة الدوحة
لحماية القيم الأخلاقية والدينية للأسرة الخليجية
2024

إن ما تواجهه "الأسرة" في عالمنا اليوم من تحديات ومخاطر وتهديدات تستهدف كيانها **(مفهومًا وهيكلًا وقيمًا ووظيفة)** يدفعنا- من واجب المسؤولية- أن يكون لنا جميعًا موقفًا موحَّدًا نضع فيه أسسًا مشتركة وقواعد مستقبلية راسخة نكفل بها **"حماية الأسرة الخليجية"**.

من هذا المنطلق فإننا ندعو دولنا الخليجية الشقيقة ومجتمعنا الخليجي الواحد ومؤسساته الحكومية والمدنية المعنية بالأسرة إلى تبني مبادئ هذه الوثيقة

(وثيقة الدوحة لحماية الأسرة الخليجية)

التي تهدف لحماية الأسرة الخليجية من التحديات المعاصرة التي تواجهه.

وإليكم البنود المقترحة لها:

أولًا: الأسرة في ديننا الإسلامي الحنيف كيان راسخ محدَّد الهُوية مفهومًا وهيكلًا ووظيفة قائم على الزواج بين الرجل والمرأة ولا يجوز تغييره أو العبث به.

قال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ (سورة الروم: الآية 21)

ثانيًا: الزواج بين الرجل والمرأة عماد تأسيس الأسرة ونموذج لبنائها القويم، وهو رباط مقدس تنشأ عنه حقوق وواجبات على كل فرد من أفراد الأسرة يجب مراعاتها وتأكيدها.

ثالثًا: لكل إنسان الحق في تكوين أسرة وَفق المفهوم الصحيح للأسرة كما أقره الدين الإسلامي، وحماية هذا الحق واجب على الدول والحكومات والمجتمع، وعليهم القيام بما يؤكد احترامه وتطبيقه بكافة الوسائل المتاحة.

رابعًا: شؤون الأسرة والأحوال الشخصية هي شأن مدني مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدين والشريعة الإسلامية، والعبث به بوسائل هادمة له بهدف هدم الأسرة أو تغيير كيانها ووظيفتها هو اعتداء على قيم المجتمع الخليجي وأعرافه ودينه وانتهاك لحقوقه الإنسانية المرتبطة بأحواله الشخصية.

خامسًا: الوظيفة التربوية للأسرة هي الأصل في المسؤولية الأسرية للوالدين وعماد الواجبات المنوط بهما تأديتها والقيام بها، بدءً من النشء والطفولة والشباب. والتعاليم والقيم الدينية هي الهادية لمسار الأسرة والموجهة لأفرادها؛ لتحقيق تنشئة سليمة للأجيال الناشئة التي تصنع المستقبل.

سادسًا: الدعم الأسري وتقديم الخدمات الاجتماعية الأسرية مسؤولية وطنية توجب على الحكومات تقديم كافة سبل الدعم المادي والمعرفي للأسر وخاصة الأسر الفقيرة، وتوجب تبني ومساندة المبادرات المؤسسية التطوعية المدنية والفردية، وإطلاق المشروعات التوجيهية الهادفة لحماية وصون الأسرة وتقوية أركانها.

والسَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.